

AS 16
AS 17

هَذَا
كِتَابُ مَبَادِي
الْوُصُولِ فِي غَايَةِ
الْأَصُولِ فِي مَبَادِي
الْفَلَاحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنفرد بالانبياء والنداء المتوحد بالجلالة
الأكرام المنقصل بوابغ الأضام المنفرد عن شابه
الأمراض والإجسام وصلواته على سيد الأنام محمد مصطفى
وعترته أئمة أجد الكرام سلوة تعاقب غائب النبأ
والآلآم وعبدك هذا كتاب مبادئ الوصول إلى علم
الأصول فلا شغل من أصول الفقه على ما لا بد منه الخ
على ما لا ينبغي منه برجا بوضع التقريب إلى الله تعالى
وموحيبنا وفق الوكيل ورثته على أصول الشريعة
الفصل الأول في اللغات ومبادئ المباحث الأولى
في أحكام كسبه فمع جملة إلى أن اللغات هي فنية لقول

وَاللُّغَةُ

فقال وعلم آدم الاسماء كلها وقوله ثم واختلفت اسنكم
 والمراد به اللغات وذهب ابو هاشم الى انها اصطلاحية
 لقوله ثم وما ارسلنا من رسول الا بلسان فريضة لا يجر
 ان يكون لكل معنى لفظ والا لزم عندنا هو اللفاظ بل
 الواجب وضع اللفظ لما يكثر الحاجة الى التعبير عنه والعلم
 باللفظة واجب لو جوب معرفة الشرع المتوقف عليها و
 الكل لا عند المعترلة هو المتكلم من الحروف المسقوعة فليميز
 المتواضع قلبها اذا صليت مر فاديد واحد و يطلق
 بحملة المفيدة **الشيء كذا** في تقسيم اللفظ وهو على
 وجوه الاقل اللفظ ان دل على الزمان المعين بصفته
 فهو الفعل والا فهو الاسم انما يغفل بالدلالة والافعال
 والاشياء اللفظ اما مفرد او مركب والاقل ما لا يبدل جزء
 على جزء معناه حين هو جن كقول الثالث اللفظ والمعنى
 اتحادا فان منع نفس من المعنى من الشك فيه فهو العلم
 والغير والا فهو كذا على الاشياء وانما فيه والشك
 الاختلاف وان كثر اللفظ المعاني المناسبة وان كثر
 خاصته في المراد منه وان كثر المعنى خاصة فان كان

انما لمعنى ثم استعمل في الثاني فهو المرجح ان نقل المشتق
 وان نقل المناسبة فهو المنقول اللغوي والمعجمي والشمس
 ان طلب المنقول اليه والا فهو حقيقته بالنسبة اليه لا نقله
 مجازا بالنسبة الى الثاني وان وضع لهما معا فواشك
 بالنسبة اليهما معا والمجمل بالنسبة الى كل واحد منهما
 الرابع اللفظ المفيد ان لم يحفل خبرها فمهم منه فهو النقر
 وان لم يحفل فانسانا فاجمل والا فالراجح ظاهرا والراجح
 موثوق والمشارك بين النقر والظاهر هو المحكم والمجمل
 والمؤثر هو المشتاب الخامس الاسم يدل على الذات فهو
 اسم العين والا فهو المنشق ولا بد في الاشتقاق من انما
 بين اللفظين وتناسب في المعنى والتركيب لا بشرط بقاء
 المعنى ثم صدق الجمل الثاني في المشترك ذهبوا
 الى امتناعه وهو خطأ لا مكانة في الحكمة وجوده في
 اللغة ثم موخلاف الاصل والاما حصل التمام حاله
 المتماثل من دون القرينة ولما استفيد من التعميد
 شواصلا وتعلم الاثر في بنقر اصل اللغة وبعلا ما
 المحقق في كلا المعنيين لا على سبيل المجاز لانه غير مؤثر

انما لمعنى ثم استعمل في الثاني
 استعمال اللفظ
 التماثل في كل
 المعنيين

للمجموع من حيث هو مجموع **البحث الرابع** في الحقيقة
والجواز فالحقيقة استعمال اللفظ بما وضع له في الاصطلاح
الذي دفع به الخطاب والجواز استعماله في غير ما وضع له
اصل تلك المواضع للعلاقة والحقيقة لقوتها وعرفتها
وتسريتها والحق ان التسريته مجاز لغوي ولا يخرج عنها
من كونه حريتها واعلم ان النقل على خلاف الاصل ولا
لما حصل النقام حالة الخطاب قبل البحث عن التبيين
ولتوقفه على الوضع الاقل ولتسريته والوضع الثاني فهو
موجودا بالنسبة الى ما يتوقف على الاول خاقته وكذا
المجاز على خلاف الاصل فيجب الحمل على الحقيقة ما لم يدل
دليل على عدمه ان هذا لان الواضع انما وضع اللفظ
ليكتفي به في الدلالة على ما وضع له وانما يتم ذلك بان
المعنى الموضوع له اللفظ عند التجرد عن المعارض ولا
المجاز لو ساء الحقيقة لما حصل النقام عند الغنى
كما قلنا اولا واعلم ان المجاز واقع في القرآن والسنة
وهو قد يكون بالزيادة والنقصان بالنقل ويعلم
كون اللفظ حقيقة ومجازا بالنقص من اهل اللغة و

مباشرة

مبادرة المعنى إلى الذهن في الحقيقة واستغناءه عن
 الغريبة فيها وبضد ذلك في المجاز ويتعلقه بما يحير
 غلبته عليه وقد بكت استعمال المجاز وقبل الحقيقة
 فضيلة الحقيقة مجازية والمجاز حقيقة عينية فيعمل على
 بالقرينة **البحث الخامس** في نفاذ حوال الالفاظ
 النقل أولى من الاشتراك لا اتحاد المعنى في النقل وإنما نقل
 الغنى بخلاف المشترك والمجاز أولى من الاشتراك لا اللفظ
 ان يخرج عن الغريبة حمل على الحقيقة ولا نقل المجاز ولا
 أولى من الاشتراك لان هذه شروطه بالعلم بتعيينه بخلاف
 المشترك والتخصيص أولى من الاشتراك لانه خبر من الحقائق
 والمجاز أولى من النقل لا تنقل النقل إلى اللفظان عليه
 من اصل اللفظ والاضمار وأولى منه ما انفرد والتخصيص
 أولى من النقل لانه خبر من المجاز والمجاز أولى من اللفظ
 لكثرة والتخصيص أولى من المجاز لاستعمال اللفظ مع التخصيص
 في بعض موارد ومن اللفظ الكونه وولد من المجاز
البحث السادس في تفسير حروف بحاير اللفظ الأول
 الجمع المطلق لعدد الشافعي في مثل ريت زيداً وعمراً

قبله والتكرار لو قبل بعده وسؤال الصحابة عن البدء
 بالقصا والمروة ولأن أهل اللغة قالوا إنما كوا والجمع
 قبل للترتيب للحاجة إلى التعقيب عنه وهو معارض مطلق
 مع أولوية ما قلناه ولقاء للتعقيب على حسب ما يمكن به
 للظرفية بخلافه أو تقديره أو لا ينداء الغاية والشيء
 واللبعض وصلة والياء قبل للبعث فيما بعد من نفسه
 وأما المحبة بالنقل لفصل الشائني في الأحكام وفيه
 مباحث الأول الفعل إنما ان يكون على صفة لأجلها
 بكسفي فاعلة الذرة وهو الضيق والآن هو الحسن والقصير حرام
 وبغال مخطور والحسن إنما ان يندم ثار كره شرعا وهو كوا
 وبقي أيضا الفرض ولا بد منه فان كان فعلة راجعا في الشيء
 هو المستحب والمندوب والنقل والظهور والتسنة وإن
 كان مروجها فهو المكروه وإن شأنا وبها فباح وجلاله
 وطلق فالأحكام هذه الخمسة لا غير البحث الشائني
 الحكم فليكون محمدا وهو في العبادات ما واثق الشيء
 وفي العقود ما يترتب عليه اثر وقد يكون فاسدا
 فوما بغا بلها وبطل عليه الباطل البحث الثالث

في قوله

الاجزاء في العبادات ما اسقط الامر والآداء ما ضل
 في رفته والآعادة ما ضل ثاباً لوضع خلل في الاول
 والقضاء فعل الفاعل في غير رفته والآعادة
 المحدود **البحث الرابع** الحكم بالحسن والعيب فيكون
 ضرورياً بحسن الصدق النافع ونفي الكذب الضار
 نظراً بحسن الصدق الضار ونفي الكذب النافع
 كحرم رمضان ونفي صوم العبد لا تأثم بالضرورة
 حسن الصدق ونفي الكذب مع تساويهما في النافع
 للفرق بين الصادق والذبي مدعى النبوة وللوثوق
 بوعده ووعده ومن جعل ذلك شريعياً ابطال من
 الاحكام ولزمه بطلان الشريعة **البحث الخامس**
 شكر النعم واجب عقلية والضرورة فاضية به خلافاً
 للمشاعرة **البحث السادس** الاشياء قبل دنو
 الشرع على الاباحه لا فائده خالصة عن ايمان الهند
 ولا ضرر على المالكتين لها فكانت مباحة كما
 كالاستقلال بما يربط الغير **الفصل الثالث** في العبادات
 والنواميس وفي مباحة الاقل الامر هو اللفظ الذي

من تركه
 في الدنيا
 في الآخرة

على طلب الفعل على جهة الاستعلاء وهو حقيقته في قول
 مجازي لفعل ولا لزوم لاشتراك والطلب ارادة الماء
 به والآراء في القصة الدالة على الترجيح لا تقبل الترجيح
 لأنهم قالوا الأمر من الضرب ضرب ودلالة القصة على
 الطلب لا يتوقف على ارادة لأنها موضوع مثله كغيرها
 من اللفاظ خلافا للبيانين المحققين في المتن
 افضل للوجوب ذهب أكثر إلى ان افضل للوجوب لقوله
 فاعلم وما منعك ألا تشهدا ذامرك فلو لا أنه للوجوب
 لما ذمه وكذا قوله نعم وانما قيل لم اركعوا الا يركعون و
 كقوله لو لا ان اسق على اقم لا فطم بالسواك مع ثبوت
 التذنية ولأن تارك المأمور به عاص والعاصي يمتنع
 العقاب لقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فازلهنا
 جهنم وقال آخرون انه للتعدا لاشتراك بين الوجوب
 التذنب لأنه قد استعمل فيهما والمجاز والاشتراك على
 خلاف الأصل إذ عرفت هنا قالوا لا من الوارد عقيب الخطر
 كالامر بالمسئلة عند الخوف في الجملة الثالث في ان الأمر
 لا يقتضي الوحدة ولا التكرار الحق ان الامر المطلق لا يقتضي

النوعان ولا التكرار خلا فالقوم فهما لان صيغة الامر
 قدمت فهما والمجاز ولاشتراك على خلاف الاصل في
 جملته خيفة في الفعل المشترك وهو مطلق الطلب لا
 والقبول في التقييد بكل واحد منهما ولانه لو دل على التكرار
 قائما دائما وهو لا بالاجماع او بحسب مقتضى وهو
 ايضا لا لانقاذ دلالة اللفظ عليه وغير معين وهو
 تكليف ما لا يطاق البحر الربيع فان الامر لا يمتنع
 القوم والراعي الحق ان الامر المطلق لا يقتضي القوم ولا
 الراعي خلا فالقوم فهما لان الامر مريد بالمعنيين فيكون
 خيفة في الفعل المشترك وفقا للمجاز ولا اشتراك و
 لانه قابل للتقييد بما احبوا بقوله ثم وما منعك الا
 تسجد اذ امرتك ولان الساخر ان كان دائما استغنى عن
 وان كان الى وقت معين وجب وجود ما يدل عليه اللفظ
 ولو كان الى غير معين لم يتركب ما لا يطاق والجواب عن
 الاول انه حكاه حال فعل امر كان مفروقا بما يدل على
 القوم لاننا بليس ذلك التحوذ لا بعزم الفعل فاستحق
 اللام من حيث الساخر وعن الثاني انه منقوض بقوله

اوجبت عليك الفعل في اوقفت شئت ثم انضبطت
 التأخير يجوزنا الى وقت معين وهو صول فلان الى بعد
 وقت الفعل فلا فصل في البحث في المسائل الشرطية
 بعد عدم الشرط لان قضية الشرط ذلك واحد
 الاستلزام وجودا فلو لا التلازم عدما كان كل شيء
 شرطا لغيره ولانه مفهوم منه وهكذا مثل يغلي يربض
 عن سبب الفرس مع الامن ولا يلزم تكرار الامر المعلق عليه
 ولا على الصفة بذكرها العدة التكرار في قول التسمية
 او في التثنية فاشترى اللحم لان مطلق التثنية
 منه مع مبدأ الموحدة والتكرار ولا دلالة في العام على
 البحث في المسائل انما الامر بالتثنية بالصفة لا بعد
 بعدها لانه لو دل تقييد الحكم بالوصف على قضية عتاة
 عداء لدل التثنية بالاسم على نفسه ما عداء والتأني
 انما فاعلنا الفاعل بيان الشرطية المقننة لتقوم
 هو ثبوت فرض في التخصيص انشاءا لا غرض سواء كان
 وهو ثابت في الاسم ولان التثنية قد وجد من دون
 التخصيص كما في قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية

ابتداءً ومن مثله كم منقذاً فخرج مثله ما قتل من القوم
البحث السابع في الواجب الخجلا مرابا لاشياء على
 التخيير يقتضيه وصف كل واحد منها بالوجوب على معنى
 ان الكلفة لا يجل له الاخلال بالجميع ولا يجب عليه الا
 بالجميع وانما فضل كان واجبا بالاصالة والتعيين موثقا
 الى اختياره وان فضل الجميع اسحق الثواب على فضل كل
 كل واحد منها واجب بخبر واقاما يقال من ان الواجب
 منها واحد غير معين عندنا وهو معين عند الله فهو
 بلا لان التعيين يقتضي ايجاب ذلك المعين وعدم جوا
 تركه وقد وقع الاتفاق على التخيير ومعناه جواز ترك كل
 واحد بشرط الانبان بالآخر وذلك منافيا للبحث
الثامن في الواجب الموسع اعلم انه لا يجوز ان يكون
 العبادة بنفسه عن فعلها الا ان يكون المنفصلا من الفضل
 ويجوز ان يساويه اجماعا والحق انه يجوز ان يكون الوقت
 بفضل منه وهو الواجب الموسع وهو ثابت لقوله نعم ان
 الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وتخصيص اخر
 الوقت بالوجوب اذ اوله كاذب اليها من لا ينفصله

ترجع من غير ترجيح وأعلم أن هذا الواجب المحقق المحقق
 إلى الواجب المحقق كما في الثاني فالله يفعل أم لا في أول
 الوقت أو وسطه أو آخره وإذا لم يكن من الزمان لا أفيد
 فعله فثبت عليه لا محالة وأعلم أن التبدل الرضوي هو
 الغرض لفضل من المندوب وعلى الوجه الذي لم يسم
 من أن يرجع إلى المحقق لفضل من المندوب وسأولا ما جاز إلى
 الغرض البحث في التلخيص في الواجب على الكفاية إذا قلنا
 غرض الثاني بمحصل الفعل من الجماعة لا على سبيل الجمع
 كان واجبا على كل واحد وبسقط عنه بفعل غيره فافهم
 جماعة فعل غيرهم لم يسقط عنهم والآفة ولو نظر كل جماعة
 قيام غيرهم به يسقط عن الجميع البحث في الثامن عشر وجوب
 ما هو مفوض عليه الواجب المطلق الواجب قسما مطلقا
 كالصلوة ومنه كالكوفة والثاني لا يستلزم وجوب
 ما لا يتم التام به وجوب ما يتوقف عليه من العيد والأول
 يستلزم وجوب ما لا يتم التام به إذا كان مقودا لا
 إذا ود مطلقا فلو لم يجب المقتضى كان الطوقا
 حلالا وهو مكلف ما لا يطاق البحث الحار عشر

مقدورا

في ان الامر بالنفي يستلزم راتهي منضلة فدينان ان
 الامر يستلزم الوجوب ولا بد في الوجوب من النفع من
 الترتك فالامر بالنفي يستلزم راتهي من الترتك وليس هو
 نفسه كادعائه من لا يخصيل له **البعض الثامن عشر**
 في اننا ذائع الوجوب بين الجواز والدليل عليه ان
 ما عتبة مركبة من لان في الفعل والنفع من الترتك
 المركب لا يستلزم رافع جزئية معاً بل احدهما لا يثبت
 وانما ظنا يفتاد الجواز لوجود اللفظ الدال عليه
 وهو الامر **البعض التاسع عشر** في امتناع التكليف بالمحال
 بتكليف ما لا يطاق فيج بالقوة واقه ثم لا يفعل
 الشيء لحكمته فاستحال عنه وقوع التكليف بالمحال
 الامر تبي في ذلك بطا فدينناه وكثير الكلامية
 من هذا الباب تكليف المكر ان بلغ الاكراه الى حد لا
 والا لكان جائزاً **البعض العاشر** عشر في ان التكليف
 بالفرع لا يترفع على الايمان ذهب الحقيقة الى ان
 الكافر غير المطين بفرع العبادات وهو خطأ الصواب
 المستقوى وهو الامر مع تنفاء المانع اذا المانع عندهم هو

لا بد في الوجوب من النفع من
 الترتك فالامر بالنفي يستلزم راتهي من الترتك وليس هو
 نفسه كادعائه من لا يخصيل له

الكفر لا غير وهو لا يصلح المناقشة لان الكافر لا يمكن
 الايمان حتى يفكر من الايمان بالفرع ولا نهضاً بغيره
 على ذلك لقوله نعم ما سلككم في سقر قالوا اننا كنا
 من المصلين احقوا بائنه حال الكفر لا يقع منه وبعد
 بسط عنه والجواب ان المراد بالوجوب من ما يؤخذ
 على تركها في الاخره مع استلزام كفره بالبحث المحسوس
 عشر كفاية لا من ينقض لاجراء الحق ذلك والمراد بال
 خروجه عن جملة الشك في بفعل المأمور به على
 لانه لو لا ذلك لكان الامراً الزائلاً ومن ما ضل فيه
 تحصيل المحاصل او غير فلا يكون المولى به من غير ما
 امر به والتقدير خلافه وذهب ابو هاشم الى انه لا يقتضيه
 لان الحج الفاسد مأمور به ولا يحرجه والجواب عنه انه
 مجزئ النسبة الى المراد به وغير مجزئ النسبة الى
 الاقل البحث السامع عشر فاما الاغلاط فمن
 وجوب القضاء الحق ان الامر ان كان مقبلاً بوقت ولم
 بفعله لا يقتضي وجوب القضاء واما يجب القضاء
 لا مرجه به لان الامر لا يقتضي له ما عدا نفسه فلا

بل عليه كان ادراك الشئ ثمة لا تشعب الفعالة
 وثمة لا تشعب فدل على ان فجرة الامر لا دل خيرا
 ٢ ان فوجوب الفعالة البحث التاسع عشر الامر الا
 بالشئ ليس امرا بذلك الشئ لان قوله مرسوم بالسؤال
 وم ابتداء سبع لا يقتضوا الوجوب الامر بالمائة الكلمة
 ليس امرا بل من حيثها لان الكلام غابر الفجرة وهو
 مستلزم له البحث الثامن عشر ان المعتمد في
 الاشارة خالف سائر الفعالة في ذلك والتلبيح عليه
 حان الامر من غير ما مورع وبه هو نبي وانه نال لافضل
 الفعالة ككسرة والنبي علم غير مرنا الان حقيقة بل هو
 مخبر من الله بان امر كل احد بما جاء به في حال وجوده
 وكذلك الغافل فهو ما مور لان تكليف من لا يعلم الخطاب
 بالالتكليف تكليف ما لا يطاع ولقوله رفع العلم
 فترثه الحديث البحث التاسع عشر يجب على
 قصد الطاعة لقوله ثم وما امر الا بالعبادة والله
 له الدين ولقوله انها الاعمال بالنيات وهذا حكم
 في كل عبادة سوى شيئين النظر المعروف للوجوب وارا

الطائفة (البعض العشرون) المأمور بصبر ما مورا قبل
 الفعل لا بالعدة شرط الامر واما بحق قبل الفعل
 لان الفعل حال وجوده واجب فلا فائدة عليه فلا يغتفر
 بدار وعند الاشاعرة انه ما مؤر حال الفعل لانه حال
 الفعلة وقد بينا فساد في علم الكلام (البعض الحاشي)
 والعشرون في النهي الخلف في ان النهي يقتضي التحريم
 كالمخلف في ان الامر يقتضي الوجوب والحق انه يقتضيه
 لقوله الله وما خشك عنه فانكروه وجوب لا تنهايتك
 تحريم النهي عنه وفي اقتضائه التكرار كما قلناه في الامر
 وقيل يجوز ان يكون الشيء الواحد ما مورا به منهيا عنه
 كالصلوة في الدار المنصوبة الوجهة مدع الجواز لان
 كونه مائة رابستلزم نفى المحرم وكونه منهيا عنه
 بثبوت المحرم والجمع بينهما محال فان شغل الخبر جزء من
 مائة الصلوة وهو منهى عنه فلا امر بالصلوة امر
 باجزائها فيلزم الامر بذلك الشغل والنهي عنه وهو محرم
 (البعض الثمانية والعشرون) في ان النهي يقتضيه
 القضاء العبادات لا في العظام لان اما لا فلا يلزم

بان بالماثور به فيبقى محلة التكليف وأما الثاني -

مكان التهي من البيع مع وقوع المالك به كما في وقت التدا
ولا يقتضى العبادات لان الفضا هنا كالمعناه عند الإبراء

وبهنا معناه عدم ترتيب حكمه عليه مع اختلاف التفسير

لا يتم التفسير به وأعلم ان التمر كإبدل على الفضا في خبرنا
كذا لا يبدل على الفضة لفصل كل التمر في البيع في المهور

وهو مباحث الأول العام واللفظ المستثنى من جميع

ما يصلح له بحسب وضع واحد والطلاق هو اللفظ الثاني

على الحقيقة من حيث هي من خبران يكون فيه دلالة

على شئ من العبود ومسح المهور كل وجب وأي وماو

من معنى واين في الجازات والاستفهام والذكر في

التعجب والجمع المعرف بلام الجنسبة والمضاف لان قولنا

جائش كل رجل بنا فاض قولنا ما جائش كل رجل والثاني

لا يفيد المهور فوجب كون الأقل مفيداً للمهور لأن

الجزء اعنا هنا فاض لا يجاب لكل وكذا في جميع وأما

الجازات والاستفهام فلا لها لولا يفيد المهور كما كانت

مفيدة للمهور وهو مبدل بحسب الجواب بذكر كل العقل

وأما العُوم والخصوص معاً فهو بيم واللام أحسن للجواب
 الأبعد لاستفهام من جميع الاحتمالات الممكنة والاول ^{حد}
 منها وهو بيم بالاجماع وايضاً فانه يصح استثناء ما عدا
 كان منها والاستثناء اخراج ما الولاء للدخل وهو دليل
 عام في جميع ما ادعينا عومهم وأما النكرة المنقبة فاما
 نقض المثبته وهي غير عامة في الاثبات فتتم في التقى
 الجمع المعرف فانه مؤكداً بما يفيد العموم والتاكيد تقوى
 ما يفيد المؤكد وأما المضاف فلا استثناء والبحث
 ولشأنه فيما الحق بالعموم وليس منه وهو سنة الاول
 الواحد المعرف بلام الجنس لا يفيد العموم لعدم فاش
 في مثل لبسنا الثوب وشربنا الماء ولا امتناع تأكيد
 ووصفه بما يفيد الثاني الجمع المنكر لا يفيد العموم
 لانه بوصف بالافل مثل جاتني رجال ثلثة واربعه
 وخمسة والمفهوم قابل للقسمة الى هذه المراتب وموث
 التقسيم مغاير لا شامه وغير منلزم لها اذ عرفت
 هذا فنقول اقل الجمع ثلثة وقبل اثنان لنا ان اقل
 اللغة فرؤا بين الصغين وبين ضميرها ولعمري قوله

الوصف بالاشتباه الثالث قوله نعم لا يشتوي اصحاب النار واصحاب الجنة لا يقتضي في الاستواء في جميع الامور لان مقتضى الاستواء اعم من تقببه من كل وجه ومن تقببه من وجه دون وجه ولا دلالة للعام على الخاص الرابع خطأ الرسول صلعم مثل قوله نعم يا ايها النبي لا يشاء ولا اثم ومن قبل يشاء ولهم ومولا ان زعموا انه منقاد من هذا اللفظ فهو خطأ فاحذر ان زعموا ان استيفاده من قبل اخر فهو مروج من هذه المسئلة الخامسة الضعيف المشكك المذكور والافات مائة بينهما ان لم يظهر فيه علاقه كن دايما للاجماع على شئ جميع المذكور والافات من بيننا متدخلة من قبل داي في مخرج واما ان يظهر فيه علاقه كقوله قام قاما قاموا قاما فاما من فاما من فاما من لا يشاء المذكور اجامانا وفي العكس خلاف ولا ضربا انه كذلك لان الجمع تضعيف الواحد والواحد لا يشاء ولا الموت فكذا الجمع السادس محاكة الحال لانهم لا يشاءون فلو اننا قلنا فعل بكمي في صدقة صدقة الفعل من الفاعل على مرة واحدة والجمع الثالث في التخصيص وهو اخراج بعض ما

بتأويل الخطاب عنه وهو ما متصل أو منفصل ولا
 الاستثناء والشرط والصفة والغاية والتأني في معنى
 والفرق بينه وبين النسخ أنه لا يصلح إلا في الملقوط والنسخ
 يقع بما علم بالدليل إرادته ولا نسخ الشرعية عملاً
 جازم بخلاف التخصيص لأن النسخ يجب فيه التراخي في
 التخصيص والحق أن التخصيص من النسخ والاستثناء
 وغیرها ويصح إطلاق العام وإرادة الخاص في الخبر
 الأمر كقوله الله خالف كل شيء وقوله اقتلوا المشركين
 ولا بد في العام المخصوص من بقاء كثرة بعد التخصيص
 لفتح أكلت كل الثمران وهذا كل واحد لا يجرى الزمان
 في التمسك بالعام المخصوص الحق أنه ما إذا انقطع
 منفصل مطلقاً كانا ونقبت وحينه وكان متصلاً
 ويجوز التمسك به إن لم يكن التخصيص محلاً ولا فلا
 كونه حجة في بعض موارد لا يتوقف على كونه حجة في
 والداو ولا لزوم الترجيح من غير مرجح فإذا خرج عن كونه
 حجة في بعض الموارد لم يلزم علم كونه حجة في الأخرى
 لأن أكثر العرومات مخصوصة مع احتياج العلماء

كانه بما التجسر الخامس الاستثناء وهو اخراج
 بعض الجملة منها بلفظ الا او ما يقوم مقامها ويجب
 انضاله المستثنى منه عادة وهو ضماني حقيقته وهو
 الاستثناء من التجسر ومجاز وهو الاستثناء من غيره
 ويشترط عدمه عند الاستغناء وبحوزان يكون المستثنى
 اكر من الباقين واذا ورد عقيب الاثبات فادعى
 النفي اما عا واذا ورد عقيب النفي فاذا الاثبات خلا
 للحنفية لنا لولم يكن كذلك لم يكن نفي لنا لا اله الا الله
 موجبا لثبوت الاهتية له نعم والاجماع دل على غلار
 الاسلام به واذا انعقد الاستثناء فان كان مجرد عطف
 كان الجميع راجعا الى المستثنى منه وان كان بغيره فكذلك
 انكار الثاني اكر من الاول والا واما وبالر والا عاد الى الاول
 لضربه واذا ورد عقيب الجمل احق بالآخره وقاليم
 الثاني يعود الى الجميع وقال السيد المرتضى وبالله
 من انه على خلاف الاصل وترك العمل به في الاخره لان
 محذوف الهذرية والضرب مسمى الثاني على الاصل و
 لان الاستثناء عقيب مثله وكان الثاني اقل يعود له

دون المستثنى منه ولا الظاهر على الاستغناء من الجملة
 قبل استيفائها **البحر** **الكتاب** في الشرط والقصة
 والغاية فالشرط ما يوقف عليه فائبر المؤثر وله معنى
 ان ويختص بالمحمل واذا تدخل عليه وعلى المضيق واذا
 تغيب الحمل رجع الى الجميع وقبل يختص بالاخيرة والآلة
 تقدم لفظا وان جان تاخيره واما القصة فان كانت
 عقيب جملة واحدة عادت اليها وان كانت عقيب اكثر
 فان تغلف واحدة بما بالاخيرة عادت اليها والآلة لا تسمى
 عودا الى الاخيرة واما الغاية فهو نهاية الشيء ومنها
 الى حق والحكم منها بعد ما عا لف الحكم ما قبلها ان
 كانت منفصلة بمفضل محسوس والآلة **البحر** **الكتاب**
 في التفسير والآلة المنفصلة اما التفسير من الفعل
 كقوله نعم واقه خالق كل شيء وقوله نعم او نبت من كل
 واما بالنقل فله اقسام الاقل تخصيص الكتاب بالكتاب
 وهو جائز خلافا للظاهرية لقوله نعم والمطلقات
 بين بعض بانفسه ثلاثه فرد مع قوله نعم واو لان
 الاحمال اجمعت ان بعض علم من الثاني تخصيصه

إلى نواتها تترجلا فالبعض الشافعية كقولهم في الغنازل
 كبريت في تخصيص قوله نعم بومسكم افعنى اولادكم وكثير
 اية الجلد برجم المحسنين الثالث تخصيصه بغيره كقولهم
 حكم بالاجماع وهو بائز للاجماع على تخصيص المبدأ من
 الجلد الرابع تخصيصه بقوله ان كان حكم العام مثلاً
 له وثبتان حكم غيره مثل حكمه وان كان خبر مثلاً له
 كان مختصاً في حق غيره ان ثبتان حكم غيره مثل حكمه
 والا فلا الخامس تخصيصه بخبر الواحد جائز لا هناك دليل
 فاعرفنا فقد اخرج جميعاً بين القائلين وقد دفع
 كما في تخصيص قوله نعم ائتوا المشركين بقوله سنة
 بهم سنة اهل الكتاب والتبديل المرفوع منع من ذلك كقولهم
 خبر الواحد ليس بحجة منه السادسة لا يجوز تخصيصه
 بالقياس لان القياس عندنا باطل على ما بان فكيف
 اذا عارض القرآن السابع يجوز تخصيص السنة بالنوا
 بثلثها لان العمل بها وزكها وزكها الخاص بها بالاجماع
 فتعين ما قلناه فائدة اذا ورد خبران خاص و عام و
 اقترانا كان الخاص مختصاً للعام وكذا ان وردت لخاص

من آثاره بل حضوره في العلم بالعام وان كان بعد ذلك
 لغاياته فآخر العام فثباته في المحسن بين العام على تمام
 لا كما الخامس أقوى كالأثر وعندنا في حنفية العام فاسخ كانه
 مع الشارح بل بالآخر وان جهل الثاني فوقف
 بوجوه في الزيادة والخامس بين كونه منسوخا ومختصا
 بما حاز **البعض الثامن** في ما طرأ من مختصر وليس كذلك
 وموجب في الأول التبيين مختصا خلافا للشافعي
 لوجود المقضي للشمس وموافقه وخصوصا التي لا يصلح
 للمنافية لأنه لو منج وقال عليك بالعام كان جائزا
 ولأن اللعان والظهار وغيرهما ردت على سبب
 خاصه مع عمومها الثاني مذهب الرازي ليس بمختصر
 خلافا لابن أبيان لاحتمال استناده الى ما ليس ببليل
 وقد اخطأ في طبعه الثالث لا يجوز مختصرا وهو ذكر
 بعضه لعدم التنافي والمفهوم ليس بحجة خصوصاً مع
 العموم الرابع العادة غير مختصة لأن يقع في زمانه
 وفيهم عليها لان فعل العبد ليس حجة على الشرح الخامس
 الخاطبة لا يخرج من عموم الخطاب كقوله تعالى بكل شيء عليم

عليه

الثاني من الخطاب المنادى بالرسولة والامنة لا يخفى
 بالامنة لغو اللفظ للتأني عطف الخاص على العام لا
 يقتضي التخصيص خلافاً للفتية كقوله سلم لا يقتل مؤمن بك
 ولا ذمه في هذه الا لطف لا يقتضي الاشتراك
 كل الوجوه **النجس التاسع** في محل المطلق على المفيد
 كان حكم المطلق مخالفاً لحكم المفيد لم يحل المطلق عليه
 ان اختلف لم يحل العمل لا بدليل منفصل وقال بعض
 فقهاء احدى مقتضى تشييد الاخر لفظاً وهو خطأ لا
 وقال الشان اوجبت في ذنب كانت في الظاهر
 بنا في التشييد بالامان في القتل **الفصل الخامس**
 في الجمل والميت وفيه مباحث **الاول** البيان وهو الذي
 دل على المراد بخطاب لا يقتضي بنفسه في اللزامة على
 والمبين يطلق على اللفظ المستغرق عن البيان وعلى ما ذكر
 عليه بيانه **والجمل** ما افاد شيئاً معناه ونفسه باللفظ
 لا بعينه **والساو** بل احوال بعضها دليل بصريه اعلم
 القن من الذي دل الظاهر عليه ثم العمل فذلك هو لفظ
 باعتبار ارادة خلاف الظاهر منه كالعام المخصوص

ما كان
 من المطلق
 السبب

في
 في
 في

أو لا كالمشواطي والشرك وقد يكون فعلا باعتبار
 ما به على جهة ونوعه للبحر الثاني يجوز دونه
 الجمل في كل من ثم وكلام الرسول لا مكانة في الحكمة
 ونوعه فيهما البحر الثاني في أشياء ليست بحكمة
 وظرائها ملك فمنها التحليل والتحريم المضائق إلى
 الأمهات خلافا للكرخي لأن معنا المعنى المطلوب من تلك
 القات ومنها قوله ثم واستأبرقكم خلافا لبعض
 المحققين لأن الباء إما للبعث أو للعقد المشركين
 الجميع والبعض ومعها لا إجمال ومنها الفعل المنق
 خلافا لابي عبد الله البصري لأن الأضمار لا بد منه
 وأضمار القصة أولى لأنه أقرب مجازا إلى الحقيقة منها
 لغة التورية وليس بحكمة في البعد والقطع لأن البعد
 المقصود من التكليف استعانة في البعض على سبيل إيجاز
 وإما القطع فهو لإبانه ومنها قوله رفع من غير
 والتسبان المراد منه رفع المؤاخاة البحر الثالث
 وتأخير اليه ان قد وقع الإجماع على أنه لا يجوز تأخير اليه
 مودع من الحاجة ولا لزوم تكليف ما لا بطلان وإنما تأخر

عرفنا الخطاب قد منع أبو الحسين مننا خبر البيان
 فيما لا خلاف قد استعمل في خلافه وقد علمنا البيان لا
 كان فيه وجوزنا خبر البيان فيما لا خلاف في ظاهر الوقت
 الحاجة والأشاعر جوزوا والتأخير لم يخرج أبو الحسين
 الفقه من الخطاب لا فهمه ولا كان مبنا وإنما كان
 انه ما ظهر مع عدم الولاية كان غراما جهلا وانكلا
 غير ظاهر مع عدم بيان خبره تكليفه لا بطلان حجته
 الأشاعر بان الله قد كلف بنى إسرائيل بدين بغير عينه
 لقوله قد قالوا ادع لنا ربك فيبين لنا ما هي ثم انهم ما
 بينها حتى سألوا ولقوله نعم فاذا فرغنا فاتبع أمرنا ثم ات
 عليها بيانه في الظاهر ونم لكراخي والمحاربين ما طلقا
 على أخبارنا بيان عرفنا الحاجة وهو عرجا تراجمنا
 فلا بد من اننا ويل الجحش الخامس هو ان يسمع المكلف
 العام من غير ان يسمع ما يختصه خلافا لا يسمع له
 اهدى لانه يجوز في المختص من دليل العقل وان لم
 يعلم السامع في العقل ما يدل عليه صديقه فكذلك
 وقد عمو افضل المشركين ولم يسمعوا بغيره سنة اهل

والأصل

الأبعد من الفصل الشاكن من في الأفعال ديه
مباحث الأول من عينا الانبياء معصومين
الكفر والبدعة خلافا للفضيلة وعن الكبار خلافا
للمشوبة وعن الصغار خلافا لجماعة من المعتزلة وخلافا
في النوازل خلافا للباشرين وسهوا خلافا للباشرين
بالجملة فالعصمة واجبة في كل زمان وقد بينا ذلك في
علم الكلام ولا حاجة اليه هنا البحث الثاني في وجوب
الناس بالنوع الحق ذلك خلافا لقوم لنا قوله تعالى فاقبضوا
وقوله لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وقوله ان
كنتم تحبون الله فاقبضوا اذا عرفت هذا فعلى الثاني به
انه اذا فعل فعلا على وجه الوجوب يجب علينا ان نفعله
على وجه الوجوب وان تنقل به كما منعبدن بالنقل وان
فعله على وجه الاباحة كما منعبدن باعقاد اباحه
جاز لنا فعله هذا اذا علم وجه الفعل اما اذا لم يعلم فقلنا
ابن مريم انه للوجوب في حقنا وقال الشافعي للثلاث
وقال مالك للاباحة واكثر المعتزلة على الوجود وهو
أقرب لان عصمة شقي الفج عنه والوجوب والندب

٢٩
ابن مريم

زائدان فالشرك مؤلجواز البخش الثالث في النسخ
 بين القول والفعل إذا ورد خطاب متنا ولا لامة
 ثم فعله فعلنا فيه وجب للصير إلى القول وان كان
 متنا ولا لنا وله ونزاعه فعله متنا ونسوخا عنه متنا
 للناس وان بنا وله دوننا كان منسوخا عنه وان كان
 الفعل منفصلا وجب للناس فان كان القول متنا ولا
 له خافه كان مختصا له عن ذلك العموم وان تنا ولا
 عنه خافه كان حكم الفعل مخصصا به وان كان متنا
 لنا وله دل على سقوط الفعل عنه وعنا وان لم يعلم
 اخدهما فله القول لانه أقوى دلالة البخش الرابع
 في الحوائج لم يكن منعيا بأشبع موفيه قبل النبوة ولا
 ولا لاشتهر ولا فقربه اهل تلك الملة ولوجب مراجعة
 من قبله ولو كان منعيا بعد النبوة ولعلم معاذة عند
 سؤاله الفصل السابع في النسخ وفيه مباحث
 الاول في تعريف النسخ في اللغة الفعل والقول
 وبطل الابطال وفي عرف الفقهاء رفع الحكم الثابت بال
 المنقذ ومخاطب من اخرج عنه على وجه لولاه لكان ثابتا

واختلفوا فقال المانوي ابو بكر التميمي رفع ومعناه ان
خطابه ثم معلق بالفعل بحيث لو لا طرا بان النسخ لم يبق
قال ابو اسحق انه ميان انتهاء مدة الحكم بمعنى ان الخطأ
الاول انتهى بل انتهى ذلك الوقت وحصل بعده حكم آخر
ولم يترك لنا في جوانه اكثر للسلبين على ذلك وخالف
ابو مسلم الاصفهاني وجاعده من اليهود لنا ان الاحكام
منوط بالمصالح ولا امتناع في كون الوجوب حذرا محملا
في ذلك، ومفسدة في آخر قلو كلف به دائما الزم التكليف
بالمفسدة فيجب ان يرفع في وقت كونه مفسدة وهو المظن
ولقوله ثم ما نسخ من اية او نسخها فان بخبر منها في
لان النسخ وقع في شرع اليهود كتحريم كثير من الجوار
عليها ان موسى مع اباحة الجميع على الله على لسان
نوح، وغير ذلك من الاحكام واحتمال اليهود يقول
موسى ثم تكوا بالسبب ابدا ضعيف لان التأسيس يلازم
على الزمان الطويل كقوله في التوراة يستفهم بعد
ست سنين ثم يعرض عليه العتق فان لم يقبض اذنه وا
ما استفهم ابدا وفي موضع اخر يستفهم وخسين ثم يعتق

العبد في تلك السنة وابعد نوازل اليهود فلما انقطع لان
 بمقتضاها لم لا من شئ اذا عرفت هذا فالشيخ قدس سره
 في القرآن كما في القبله ولا اعتداد للوفات ونبات
 الواحد للعشر ووجوب تقديم الصدقة على المناجاة
 وقوله نعم لا يا بنه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
 بهديه لو تقدمه من كتب الله نعم ما يبطله ولا يا بنه
 من بعده ما يبطله لا ما نوهه ابو مسلم من نفي الشيخ
 البحث الثالث في نفي الشئ قبل مضى وقت فعله
 ذهب المعتزلة الى بطلانه لاسيما لانه كونه الشئ حسنا
 وفيها في وقت واحد لا مر بالقيح والتمنى عنه وان كان
 فيها اسخال لا مر به والاشعرية ذهبوا الى جوان لانه
 نعم امر ابراهيم بن بلنج ولده بقوله نعم انى ارى تخلفنا
 انى اذبحك ثم نفي عنه بالقدية وهذا عندى افوض
 والجواب عن حجة المعتزلة ان الحسن والقيح كما بوصف
 الفعل بهما كذا بلحقانا لا مر فجاز ان يكون الشئ حسنا
 الا ان لا مر به يشغل على نوع مفيدة فلهذه النسخة ^{عندي} بال
 نحو نفي الامر لا مورد البحث الرابع مع يجوز نفي

الشئ الى غير ذلك كالصدقة امام المناجاة والى ما
 هو اقل ونسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس ونسخ
 الخبر مع تعدد مقتضاه كقوله عمر بن الخطاب في الفسنة
 الا خمسين عامًا ونسخ الامر بالعبادة بالناس بغير شرط
 ونسخ المنوان من السنة بمشله وبخبر الواحد بمشله
 وافع ونسخ الخبر الواحد بمشله وبالمنوان ونسخ الكتاب
 بمشله خلافا للشافعي كالقبلة والعتة ونسخ الكتاب
 بالسنة المنوانة كالجهر في البيوت خلافا لما لا
 فلا ينعى ان شرط انعقاده وقا الرسول ولا ينعى
 به لان وقوعه على خلاف النص خطأ **الشيخ** الحارثي
 لا خلاف في ان زيادة عبادة على العبادات لم يثبت
 بنسخ للعبادات وزيادة غيرها نسخ عندنا في حقها
 خلافا للشافعي والحنابلة قاله ابو الحسين وهو ان
 الزيادة لا شك انها تقتضي زوال امر واقلة عدلها
 فان كان الزوال حكما شرعيا وكانت الزيادة من رتبة
 مثبت تلك الازالة نسخا والافلا في زيادة التعزيب
 بنيل عدمه وحكم على مستند الى البرائة الاصلية

لا بما يجامى الحادى لا اشعار فيه بتقوى الزايد ولا اشياء
 امتاز به ركه على الضم فاما ان رفع وجوب الشهاد
 غضب الركعتين وكان نصا لذلك الحكم لا للركعتين
 فان الشخ لا يرد على الافعال ولا لوجوبها ولا لاجزائها
 لاما كانتا مجزئتين والان اتمما لم يجزها لوجوب الشاه
 وجوب الشاه انما يرفع نفى وجوبها وتبقى وجوبها
 معلقا واما نقصان جزء العباداة فالتعميم انه ليس بنسخا
 لبيان لا انما المنقضى للجزئين ثابت وخروج احدهما
 لا يقتضى خروج الاخر وكذا شرطها نعم انه نسخ للجزء
 والشرط لفصل الشاه عن الاجماع وفيه حاشا
 للاول اجماع لقوله محمد صلى الله عليه وسلم انما على ثلث
 لا انا نوحى معصوما في كل زمان وهو سبب الامنة
 فالتجته في قوله واما المخالف فلفظه لغة ومن يشاقق
 الرسول من بعد ما نبين له الهدى ويتبع غير هدى
 المؤمنين قوله ما اتولى والنوع على اتباع غيره سبيل
 المتكبر في حق وجوب اتباع سبيلهم ولفظه لغة و
 انك جعلنا اكرامه وسطا والوسط العدل والوفاء

في
 قوله

فإني كنتم خبراً ثم اخرجت للناس ثم زويت بالمعروف
 ونهيت عن المنكر وهو يقتضوا امرهم بكل معروف ونهيهم
 ثم كلفتموهما القول لا يمنع امتني على خطأ الجحش
 الثالث في لا يجوز احداث قول ثالث ان الزومنة ^{بطلان}
 ما اجمعوا عليه كالجدة بل له المال وميل بقا سعة
 فخرج انه بطلان وان كونه بطلان لا يجمع جاز بعد
 المانع ولو لم يفضل الاقمة بين المستثنين كالعمه فان
 نستوا على عدم امتنع النفل وكذا ان علم اتخاذ طرية
 الحكم في المستثنين كالعمه والحالة علمه انهما لو هما من
 ذوى الارحام ومن زويتا احدهما وريثا الاخرى ومن
 منع احدهما منع الاخرى وان كونه يكن كل جاز الجحش
 الثالث في يجوز الانفاذ بعد الخلاف فاذا اجمع اهل
 العصر الثاني على احد فولى العصر الاول انفعلا لاجل
 ولو اجمع اهل زمانه على حكم بعد اختلافهم على قولين
 انفعلا بهما وانفراض العصر غير معتبر لثنا ولما دلل
 الاجماع مع عدم الانفراض ولو دلل بعض اهل العصر
 وسكن المحاضرون فالحق انه ليس باجماع لا محال ^{التكثير}

عبر الرضا ولو قال بعضهم لصحابه فولا ولم يوجد له
مخالفة لم يكن إجماعاً وإجماع أهل المدينة ليس بحجة
خلافاً لذلك لأنهم بعض المؤمنين أما إجماع العنزة فآية
حجة لقوله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل
البيت ويطهركم ظهراً وقوله اني تبارك وتعالى
ما ان تمسكن به لن تضلوا كتاب الله وعنه أهل البيت
الجميع لا يرجع لا يجوز الإجماع إلا من دليل ولا لا
الخطأ على كل أمة وهل يعتبر قول الأئمة العوام في
الإجماع الحق علمه لان قول العامي لا دليل فيكون
حلاً فلو كان قول العامي خطأ لزم إجماع الأئمة على الخطأ
ولا عبرة بقول الغيب في مسائل الكلام ولا بالنكاح في
مسائل العفة ولا بقول الحافظ للشافعية الأحكام
إذا لم يكن منكم أهل الاجتهاد فيها لأنهم كالعوام في فهمهم
فيكونون من الاجتهاد فيه ويعتبر قول الأصول في الأحكام
إذا كان منكم من الاجتهاد فيها وان لم يكن حافظاً لها
إجماع غير الصحابة حجة للتأويل الأدلة ولا يجوز في
الخطأ من أحد شرط الأئمة في مسألة ومن الشرائع

في امرى لا سئل امة بخطيئة كل الامنة الفصل التاسع
 في الاخار وفيه مباحث الاول ما هيبة النجس وموت
 بالضرورة وان عرضا شتاء متبرعا يحمل الضد
 والكذب ولا يخلو منهما وهو اما ان يكون مقطوعا
 بكونه صدقا او بكونه كذبا او يجوز فيه الامران والاول
 سبعة النوازل وما علم وجود محبة اما بالضرورة او
 بالاستدلال وخبر الله وخبر رسوله وخبر الامامة
 وخبر كل الامنة والخبر المضد بالقرائن والثاني للضم
 الذي بنا في محبة وجود ما علم بالضرورة او بالاستدلال
 البحث الثاني في اعادة النوازل العلم الحق ان خبر النوازل
 بعبد العلم العرفي خلافا للمستبد المرتضى حيث
 توقف ولا يالحسين حيث قال انه مقرر لان خبرنا
 بوفوع الحوادث العظام كوجود محمد وبمضوء البلاد
 الكبار لا ينصر عن العلم بان الكل اعظم من الجزء وفيه
 من الاقليات وهو حاصل للعوام ومن لم يارسى
 ولا يميل بالشكك البحث الثالث في شرايط النوازل
 منها ان لا يكون السامع ملما بما اخبر به لا سحالة

في الامانة

بمخيل المحاصل وأن لا يكون قد سبق شبهة أو ثقل
 الاعتقاد بتعاليج النحر وأن يكون المخبرين مضطرين
 إلى ما أخبروا به لا سندا لهم إلى الحسن وشرط فوم العد
 واختلفوا فقال فوم اشاعرو قال أبو المذبل عشر
 وقبل أربعون وقبل سبعون وقبل ثلاثة مائة وبضع
 عشر والكل ضعيف بل المرجح فيه إلى حصول اليقين ^{عليه}
 فإن حصل فومواثر فلا فلا لا يجوز التسليم خبر الله
 تعالى صدق وهو ظهري فلو لنا لانه غنى عن الكذب
 حكيم في فضاله عالم بكل معلوم فاسحال ^{الكذب} وفوق
 منه ولأن الرئول ما أخبر بصدقه ولا دونه ^{والتج}
 صدق للدلالة للغير عليه وخبر الإمام م صدق لانه
 معصوم وخبر كل أئمة صدق لما بينا إلا إجماع حجة
 لا يجوز الخامس خبر الواحد هو ما يقيد بالظن
 أن تغد الخبر وهو حجة في الشرع خلافا للتسديد ^{في}
 وبجاءة لنا قوله نعم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة
 لينفقوا في الدين ولينفذوا فومهم إن أخرجوا إليهم
 لعلهم يحاذرون أحياء الحذر بأخبار عدل لا يقيد ^{في}

العلم وأوردوا بالحسين اعتراضاً لأنما وهو دلالته
 على قبول الفتوى لا الخبرية بغير قوله نعم إن جألكم فاسق
 بقبوله فتبينوا وجباً للثبوت عند أخبار القاسق فإذا ذهب
 العدل فلا يخلو أمّا أن يجب قبول وهو اللط أو الرقة
 فيكون أسوأ حالاً من القاسق وهو بطلان أو يوقوف فتبقى
 فائدة الوصف بالكلية واجباً فإن خبر الواحد مقبول
 في الفتوى والشهادات مع انتفاء العلم وإبائه فأنه يقتصر
 دفع ضرر مطلق فيكون واجباً ولا أن جماعة من بعض
 علو أخبار الأحاد ولم ينكر عليهم أحد فكان إجماعاً
 في بعض السان من شرطه بشرط كون الراوى بالغا
 عاقلاً مسلماً عدلاً متابعاً فلا يقبل رواية الصبي لأنه
 إن لم يكن متميزاً لم يحصل الظن بقوله وإن كان متميزاً علم
 نفي المخرج عنه مع الكذب فلا يمنع منه ويقبل رواية
 لو كان صبيّاً وقت الظل بالغاً وقت الأداء والكافر لا
 يقبل روايته سواء كان من مذهب جواز الكذب أو لا
 لأنه فاسق والناسق مردود الرواية للابتن ولا يقبل
 رواية الجهول حاله حالاً فالأب حنفية لأن عند الفسق

شرط في الزيادة وهو مجهول والجمل بالشرط يستلزم
 الجمل بالشرط البحث السامع فيما ظن أنه شرط وليس كذلك
 التصحيح أن الواحد إذا كان عدلا فبطلت دوابه سواء
 مظاهروا عمل بعض الصحابة أو لا جنها وأوردوا به عدل
 آخر خلافا للبيان لا أن الصحابة رجوا إلى أخبار العدل
 وأن كان واحدا ولا أن الأدلة متناهية ولا بشرط كون
 الراوي فيها خلافا لأب حنفية فيما خالفوا القياس لما
 تقدم من الأدلة العامة وأقوله من خبره أمر مع
 مقالتي فوعاها فادها كما سمعها فرب حامل فقه
 ليس بفقيه لا بشرط عدل مخالفة الراوي له لاحتمال
 صبره منه إلى ما نوقه دليله وإسراك ولا فرب عدل
 لا بشرط نقل المقتض مع البيان بالمعنى كذا لأن مخالفا
 لم يقلوا إلا حمله إذ كما هي لا فم لم يكنونا ولم ينكر
 عليها مع نظام ولا أن منة البحث السامع من أخبار
 المروية خبر الواحد فاقضى علما ولو وجد في الأدلة
 الفاطمية ما يدل عليه فرب رقة لأنه اقضى التكليف
 بالعلم ولا يفيد فليز من تكليف ما لا يطاق وأن مقتضى

العمل وجب بقوله وأن ثبت به البلوى خلافاً للمنفقة
 لصحة الأدلة ولأن القضاة رجوا في أحكام الزنا في
 النفي والمنع في الصلوة إلى الأحاد مع صدور البلوى
 فيها والمرسل لا يفيق خلافاً لا يرضيه ومالك ومحمد
 المعزلة لأن عدالة الأصل بمجولة والشك في الشرط
 ينزل من الشك في الشرط وإذا جردوا على الأصل
 ودابة الفرع عنه لم يخل بدابة الفرع وأن توفقت بل
 قول الفرع بعد المناقاة للجرح كذا سعي في الجرح و
 التعديل العدد شرط في الجرح والتعديل في الشهادة
 دون الزاوية لأن الفرع لا يربط على الأصل ولا بد من
 ذكر سبب الجرح دون التعديل ومع المعارض بعد
 الجرح لا إذا نفي المعدل ما أثبت الجرح قطعاً فنقد
 وإذا حكم بشهادة أو عمل برأيه أو قال هو عدل لا
 عرف منه كذا أو أطلق مع عرفانه فهو تركيبة وتورد
 عنه لم يكن تركيبة إلا أن يكون عاده عدل الزاوية
 غير العدل وليس تركيبة الحكم بالشهادة جرحاً الفصل
 في ما شرع في الباعث فيه مباحث الأوقاف فيه

شرح
 في الزاوية

الفياس مبادء من حل شيء على غيره في اثبات مثل حكمه
 له لا شرا كما في علمة الحكم وأركانها أربعة الأصل وهو المفسر
 عليه والفرع وهو المفسر والعلة وهي العنق الشرائع
 الحكم وهو الملة اثباته في الفرع البحث الثاني في انه ليس
 بحجة واختلفنا الثالث في ذلك والذين ذهب اليه انهم
 لوجوه الأول قوله تعالى لا تقفوا بين يدي الله ورسوله
 وقوله تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون اننا انظرنا
 لا يفتى من الحق شيئا وان احكم بينهم بما انزل الله فنشأ
 قوله تعالى هذه الامم برهنة بالكتاب وبرهنة بالسنة
 وبرهنة بالفياس فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا واخطوا
 وقالوا سنفتن ناعمة على بضع وسبعين مرة اعظمهم
 فتنة قوم يفتنون الامور براهم فيجرون الجلال والجلل
 الحرام الثالث اجماع الصحابة عليه روى عن علي عليه السلام
 انه قال من اراد ان يفتن جرائم جهنم فليقل في الحديث اليه
 وقال لو كان الدين بالراي لكان باطن الخفاء والى
 من ظاهره وقال ابو بكر اي سماء تظلمني واي ارض تظلمني
 اذا قلت في كتاب الله براي وقال عمر اي اكرم واحضاب

ارأى قائم اعداء السنن اعينهم الاحاديث ان يحفظوها
 فقالوا بالراى فضلوا واضلوا وامروا اهل البيت
 بنكروا العمل بالقياس وبنقون العامل به واجماع
 جهة الرايع ان العمل بالقياس يستلزم الاختلاف لا سندا
 الى الامارة المختلفة والاختلاف منهي عنه الخامس مبني
 شرعا على شأوى المختلف في الاحكام واختلاف المعنى
 فيها وذلك يمنع من القياس قطعا **البحث الثالث** في
 المسكوت عنه بالخطون فليكون جلبا كغيره الصرب
 المستفاد من تحريم الشافى وذلك ليس من باب القياس
 لان شرط هذا كون المعنى المسكوت عنه اولى بالحكم من
 الموضوع عليه عليه بخلاف القياس بل هو من باب
 المفهوم **البحث الرابع** في الاثر عندى ان الحكم
 الموضوع على علته منع الى كل ما علم بثبوت العلية
 بالنقل بالقياس لان قوله حرمت الخمر لكونه مسكرا
 يتولى منزلة قوله حرمت كل مسكر لان محبة الاسكار
 اكان هو العلة لزم وجود العلول معه ان ينحصر ولا
 لو يكن علة وان كانت العلة انما هي الاسكار والمقتد

بالخبرية لم يكن ما فرضناه علة بل جزء علة هذا خلفه
 والنق على العلة قد يكون من بها كقوله لعله كذا أو
 لأجل كذا أو لسبب كذا وقد يكون ظاهراً كقوله لكذا
 أو بكذا أو بآتي بحرفان كقوله انما من الطوافين عليكم
 بالباء كقوله قد يظلم من الذين ما دوا عرفنا عليه طيباً
 اعلم ان البحث في المسائل علم انما يجوزنا بقضية الحكم
 بالعلة المنصوصة وجب علينا البحث عن العلة المستنبطة
 وبما ان امتناع بقضية الحكم بها كما بقوله اصحاب الفهارس
 واعلم ان الطريق التي ثبتت الفاشون التقليل مغلطة
 ونحن نيقن في كل واحد منها انه لا يصلح الاستدلال به
 على علة الوصف الاقل المناسبة وعرفوا المناسبة بآية
 الملايم لانفعال العقلاء في العادات وهو غير راجع الى
 العلية اما اقل فلما بينا ان شرعنا مبني على الجمع بين
 المختلفات والفرقة بين الظاهرات فلا ضابطه في الحكم
 سوى التقر واما ثانياً فلان الوصف المناسب قد يفتقر
 مع الحكم وضده واما ثالثاً فلان الحكم لا يجوز استنتاجه
 الى الحكمة لكونها مضطربة غير مضبوطة ومثل ذلك لا

بمقتضى الحكم رد الاعكام اليه ولا الى الوصف لانه
 انما يشترط على الحكم ان يصلح التعليل بان اشغل كما
 ان الحكم لا يخلو عن مقتضى اجل لانه الشاكلة التورث ومرتبة
 لانه وصف التورث في جنس الحكم في الاصل فيكون وصف
 اخر فيكون اوله في التورث فيكون وصف اخر مثال ذلك
 انما التورث في فرع الحجر من المال بالتورث في فرع الحجر من
 دون التورث لانه لا يشترط في جنس هذا الحكم وقوعه في
 الحجر من المال فيكون الحكم لا يحسن مقتضى على الاصح
 في الميراث فيكون مقتضى في ولاية النكاح وتبطلون
 مقتضى النكاح فيسبب مقتضى في الارث بالمقتضى
 وهو راجع في الحقيقة الى الوصف المناسب باطلا في
 ابطال هذا الثالث الشبه هو الوصف منسوخ في الثاني
 وليس فيه مناسبة وهو غير ال على العلية في لانه
 المناسب التورث في مقتضى ابطالنا ولا في الصواب لانه
 بالوصف الشبه فيكون مرتبة الرابع التدوين وهو
 غير ال على العلية سواء كان ذلك في صورة واحدة
 اثنى صورتين في الحقيقة فيما ليس بمقتضى فان العلول اثار

مع العلة وبالعكس وليس للعلول علة وجزء العلة المتأخر
 دائر مع للعلول وليس بعلة وكذا الشرط المتأخر واحد
 للعلولين مع صاحبه ولا علة بينهما والجوهر والعرض
 متلازمان وكذا القضايا والمركبة والزمان مع اتفاقها
 في ذلك كله وغير ذلك من الامثلة التي لا تحصى كثرة الخامس
 طريقة التبريد والتقسيم بان يقال لا بالحق من علة والوصف
 الفلاني لا يصلح لذلك وكذا الوصف الفلاني فيبقى
 وهو غير ال على العلة اية اما ان لا نلغ من الغلب كل
 حكم واما اننا نلغ من حسن لا وصف وعده الوجبات
 لا يلد على علة الوجود واما اننا نلغ من يلد على الغلب
 باحد الاوصاف المذكورة واما اننا نلغ من الغلب مجموع
 وصفين من هذه او تلك واما اننا نلغ من الغلب انما
 احدهما لا نلغ من الغلب الى وصفين احدهما صالح للعلية
 الثاني الساد من الطرق وهو ان يكون الوصف الذي
 ليس من سبب لا مستلزم له لا يتخلف الحكم منه في جميع
 الصور المتغايرة المحل التراجع ولا يلد على الغلب لا
 انما يتم لو كان الوصف لا يوجد الا ويوجد معه الحكم

يكون هل وجود الحكم في الفرع فلو اثبت وجود الحكم في الفرع
 يكون الوصف على وثبت عليه بالاطراد لزوم التدوير
 ايضا فان الطرد يوجد من دون العلية كالحل مع المحدث
 والتوجه مع العرض ولان فتح هذا الباب يفضي الى المنك
 كما يقول في زالة الفاسدة بالجل ما يعلا بيني القطر على
 جنبه فلا يجوز ان زالة الفاسدة به كالذم لفصل
 التحاين عيشة الزعيم وفيه مباحث الاول
 لا يفتان فان دليلا قطعتان وهل يفتان من القطعتان
 جوة فهو لا مكان ان يفتان فان هل ان يحكمين مناهين
 فزج احدهما على الاخر ومنع منه اخرون لانه لو يفتان
 دليلا على كون هذا الفعل مباحا ومظهورا فان لم
 يعمل بها او عمل بها في الحال وان عمل باحدهما على النفيين
 لزم الزعيم من غير مرجح ان لا على النفيين وهو يثبت لانا
 اذا اخبرنا بين الفعل والترك فقد متوعدنا له الترك فلو
 ذلك ترجيح الدليل الا باحذ وقد نقضه بطلانه والاول
 عندنا في الجواب عن الثاني ان النفيين ليس باحذ لانه
 يجوز ان يقال له ان اخذت دليلا الا باحذ فقد اجمد

من لا يخفى
 (وهو صحيح)

ذلك وأنا أحدث بلليل المظلم فقد حدث عليك كرم عليه
 دهمان فقال له صابها فقد ضلقت عليك باحدا
 ان قلت وان لم تقبل واقت بالذهبين قبلتهما الى
 فان من عليه الذين يخبران شاء ان يهدم وان شاء في
 درهمين من الواجب كذا نقول في السافرا اذا خطر مكة
 الاربعة التي يسحب فيها الاغنام فانه مكلف بركعتين
 ان شاء الرخص وبأربع وجوبا ان لم يجره اذا مر في
 هذا والتعاد ل ان وقع للجهد في عمل نفسه كان حكمه
 التخيير وان وقع للمنفق كان حكمه ان يخبر المستفيضة وان
 وقع للمأكرو كان حكمه العمل باحدها ووجب عليه التخيير
 لا بحث الثاني اذا وقع التعادل وجب الترجيح وقبل
 بالتخيير والتوفيق لنا انه لو لم يعمل بالراجح لعل بالمعرج
 وهو خلاف المعقول ولان الاجماع من العناية وضع على
 بعض الاخبار عن البعض الاخر ومن الترجيح كثرة الادلة
 كترجيح احد الخبرين على الاخر بكثرة الرواة لان الطرفين
 لان نظري في هذا الكذب الى الجماعة ابعد من الواحد
 اجتنابا فان مخالفة الدليل على خلافه الاصل مخالفة

التلبيس اشد محذوراً من مخالفة دليل واحد وان
 امكن العمل بكل واحد من التلبيين المتعارضين من وجه
 دون وجه كانا على ما يطال احدهما بالكلية والبحث
 لثبات الشئ حكم الادلة المتعارضة اذا صار من دليل
 فانتكاهما من وجهين وكما معلوم من كان المتعارض
 فاسمها ان قبل الدلول النسخ ولا نشاطاً ووجوب
 المغيرها وكذا لو لم يعلم الشارع ولو كانا مضمونين
 كان المتعارض اسمها ولو يقال ان اولهما يعلم الشارع
 الترجيح فالشأنا بابتنا التخيير وان كان احدهما معلوماً
 دون الاخر فان كان المعلوم متعارفاً كان اسمها والآخر
 العمل بالمعلوم وان كان احدهما اعم من الاخر وطناً
 معلومين او مضمونين كان الخاص المتعارض اسمها للعام
 المنفرد والعام المتعارض اسمها الخاص المنفرد عند
 وعند الشافعية يبنى العام على الخاص وان وردا معاً
 خضع العام الخاص اجمالاً فان كان احدهما معلوماً
 الاخر مضموناً قلنا للمعلوم الا اذا افترنا وكان المضمون
 هو الخاص فانه يختص العام عند جماعة وقد تقدم

والجمل الذي يجمع ففتح الاخبار والخبر الذي يدل عليه أكثر
 اواعل اسنادا او كان دوانا معلما وانهدا وانكا او
 اشهر راجع والقصد راجع من غيره ولا فقه راجع والعالم
 بالعربية راجع والاعلم بالاربع من العالم وصاحب الوضوء
 راجع والاكثر عبارة للعلماء راجع والمعلو وعلا الله يا
 راجع من المزمع والمزكي بالاعلم اولى والآشد ضبطا راجع
 والجانح راجع من الظان وللشهور بالتراسة راجع من غيره
 والمخل وفن البلوغ راجع وذكر السبب اولى وداوود
 القطار راجع من داود المعنى والمعضد بمحدث غيره
 راجع والندى راجع من الملك لفظة الملك بعد المدة والواو
 بعد المهور النبت راجع وذو السبب اولى والقصص راجع
 من التذكير ولا يجمع الاضغ على الضغ والخاص مفرد
 والدال بالوضع الشرعي او العربي اولى من الغوى وبحقيقة
 اولى من المجاز والدال بوجهين اولى من الدال بوجه واحد
 والعلل اولى والمؤكد اولى وما فيه حد بها اولى والبيان
 من حكم الاصل راجع على المقرب وقبل بالعكس والمثل على
 الخطر راجع عند الكرمي على المشغل على الا باحد ومسئول

عند أبي هاشم ولتثبت للطلاق والعنان معتمد على
 الثاني عند الكرخي لو افقت الاصل ومثنيان عند آخر
 والثاني في الحد راجع على الميثب والذي عليه بعض العلماء
 ارجح من الذي ذكره اذا كان بحيث لا يخفى عليه القصد
 الثاني عشر في الاجتهاد وثوابه وفيه مباحث
 ولا قول الاجتهاد فهو استفرغ الوسع في النظر فيما هو
 من المباحث التي شرعها على وجه الانباده فيه ولا
 يقع في حق النبي ربه قال الجاثاني لقوله تعالى وما ينطق
 من الهوى ولا ن الاجتهاد اما بعيد الظن وهو ما
 على نفسه من الوحي وانه كان يتوقف في كثير من الاحكام
 حتى يرد الوحي فلو ساغ له الاجتهاد لصار اليه لانه
 الرثايبا ولا ن لو جاز له الاجتهاد لجاز تحريمه في
 ذلك بسد باب الجزم بان الشرح الذي جاء به محله من
 الله تعالى ولا ن الاجتهاد قد يخل وقد يصيب كما يجوز
 به لا تهرع مع الشك بقوله وكذلك لا يجوز لاحد من
 الاجتهاد عندنا الا في معصومين واما اخذ الامم
 بعلم الرسول او بالهام من الله تعالى واما العباد فيجوز

في
 الاجتهاد
 في
 الاجتهاد

لم الاجتهاد باستنباط الاحكام من العنومات في القرآن
 والسنة ونزجيج الاجار للفقار منة اما لخذ الحكم من النبيا
 والاسكان فلا البحث الثاني في شرائط المجتهدين
 بنظريتهاش واحد وهو ان يكون المكلف بحيث يمكنه
 بالدلائل الشرعية على الاحكام وهذه المكنة اما يحصل
 بان يكون عارفا بمقتضى القظ ومعناه وبحكمه الله
 وعصمة الرسول، ليجعل له الوثوق بآراة ما يقتضيه
 ظاهرا للفظ ان مجرد وغير ظاهرا مع الفريضة وعالمنا مجرد
 القظ وعدم مجرد له من من التخصيص والتشعق وبشرط
 النوانز والاحاد ويجهات الترجيع عند فقار من الادلة
 وهذا انما يحصل بمعرفة الكتاب لا يجميعه بل بما يتعلق
 بالاحكام منه وهو منطقة آية ومعرفة الاحاديث
 المتعلقة بالاحكام لا بمعنى ان يكون حافظا لذلك
 بل يكون عالما بموانع الاباث حتى يطلب منها الآية
 اليها وعند اصل محقق يشغل على الاحاديث المتعلقة
 بالاحكام وان يكون عالما بالاجماع لئلا يقتضي بما
 مخالفه وان يكون عارفا بالبرائة الاصلية وبشرط

الحمد والبرهان والتمجيد والثناء والتعريف وتعليم الخ
 والمنسوخ وأحوال الرجال إذا عرفت هذا فالحق أن يجوز
 أن يحصل الاجتهاد لخص في علم دون آخر وفي مسئلة
 دون أخرى وإنما يقع الاجتهاد في الأحكام الشرعية إذا
 خلت من دليل قطعي **البحر المثلث** في تصويب الجهد
 الحق أن المصيب واحد وإن الله شرع في كل واقعة حكما
 مقبها وإن عليه دليل ظاهر لا قطعيا والحقلي بعد
 الاجتهاد غيره ما شورى لأن كل واحد من المجتهدين إذا
 اعتقد رجحان ما رآه كان رجحان أحد هذين **المتفق**
 خطأ لأن أحد الأمانين إما أن يكون راجحة أو لا
 وإما ما كان يلزم الخطأ فيكون منهبا عنه وأجبا
 القول بغيره لمن يثبت بالاجماع فذلك الطريقان في
 من المعارضين بين العمل بالاجماع وإمكانه معارض
 فإمكان أحدهما راجح بين العمل بالراجح إجماعا ولا كان
 الحكم أمّا التفسير أمّا التناظر وعلى التفسير بين **البحر**
 معين وكان فاركه **البحر المثلث** في تصويب الجهد
 الجهد إذا اراده اجتهاده إلى حكم ثم تغلب اجتهاده

الرجوع الى اجتهاد الشافعي ويجب على المشتغل بالعلم بها
اذا اجتهاد ثانياً واذا اثنى غيره عن اجتهاده ثم سئل
ثانياً عن ذلك المجتهد فله الفتوى بالاول ان كان ذا كرا
للاجهاد الاول وان كان ناسباً الزمة لاجتهاد ثانياً على
اشكال منشاء غلبة القول بان الطريق الذي اثنى به
صالح لذلك الحكم لا يجوز التمسك بمسرح جواز التقليد
انما ان يكون من باب الاصول ومن باب الفروع فلا
لا يجوز التقليد فيه اجماعاً اذا لم يرد من تقليد من
اعتقدا التفضيل والبرجح من غير مرجح فلا بد من تقليد
المصيب هو سبيل النظر في بدو ولا في الشيء
كان عاموراً بالعلم فيه لقوله نعم فاعلم انه لا اله الا الله
فكون واجباً علينا لقوله نعم فاتبعوه والثاني يجوز
التقليد فيه خلافاً للمعزلة بغداد وقال الحجة يجوز في
الاجتهاد به لتأمله انكار العلماء في جميع الاوقات
على الاستفتاء ولان ذلك حرج ومشفة وتكليف ^{العم}
الاجتهاد في المسائل يقتضي اخلاص تلامذ العالم ^{شأنها}
كل واحد منهم بالنظر في المسائل عن معاشه ولقوله نعم

فلو لا فقر من كل فرقة منهم طائفة اوجب الشفور على
 بعض الفرقة فلو كان الاجتهاد واجبا على الاميان لوق
 كل فرقة الشفور ليجلس الشبان في سائر الاستغناء
 الاضاف على انه لا يجوز من غير نقول الامن غلب على طائفة
 من اهل الاجتهاد والورع بان يراء متصبيا للفنوى ثم قد
 من الحلق وعلى لا يجوز ان يسئل من نظنه غير عالم ولا
 مدبر ولا يجب عليه الاجتهاد في معرفة العلم ولا وبع
 فان ساء وبأشجر في استغناء اهلها شاء وان ترجع احدا
 من كل وجه فحين العمل بالراجح وان ترجع كل واحد منها
 على صاحبه بصفة فالافوى لاخذ بقول العلم لاخذ
 الشبان مع اذا اتفق فيه المجتهد بما يحكمه من المجتهدين
 كان يحكمه غرضه لم يجز لاخذ بقوله اذ لا قول للبت في
 الاجماع لا يعقد مع انقضاء خلافه حيا ويعقد بعقد
 وان كان يحكم من جهة مجتهدين مع شافيه فالافوى
 جواز العمل به وان وجد مكتوبا وكان موثوقا به فالافوى
 جواز العمل به ايضا ولا فلا ليليش الشاخص العالم
 الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد اذا رفض له واقعة فافوى

جواز الاستغناء والمجهول الذي لم يغلب عليه حكم
فقال محمد بن الحسن يجوز العاد تغلبه لا علم له
يجوزها بمقتضى إذا كان بحيث لو اجتمع لفائدة الوقت
موجباً لأنه مأمور بالاجتناب ولو كانت به فكانت مأموراً
باعتنا سؤناله التغلب مع ضبط الوقت للضرورة
القول الثاني السمع في الاستغناء الخواصة فجهل لا يثبت
حال بقاءه مستغن عن التوثيق ولا لزوم تحصيل الحاصل
فكون الوجود أولى به ولا لاقتصر على إجماع الفقهاء على
أنه مؤصل حكم ثم وقع الشك في أنه هل يفي ما ينزله
أو لا رجاء الحكم بالبقاء على ما كان ولا ولو الغول
بالاستغناء لكان نزحهما لا حد طر في الممكن من غير
مرجح أنا عرفنا هذا مقولاً يختلف الناس في الثاني
هل عليه دليل أو لا فقال فوراً أنه لا دليل عليه فإن
أرادوا إبدان العلم بذلك العلم الأصلي بوجوب غلبة
في المستقبل فهو حق وأنا وأروا غيره فهو باطل لأن
العلم بالظن بالنفي لا يدين دليل ولكن هذا آخر ما نذكر
في هذه المسئلة والمحله على ما لوغ ما قصدناه وصح

والاستغناء

ما ارضاه واقبلوه على اشرف المرسلين محمد وحمته
 الطيبين الطاهرين والحمد لله رب العالمين وصل الله على
 علي محمد وآل محمد ومن جرى على منواله قل وضع كبري
 من شؤبه هذا الكتاب المستطاب بعون الملك الوهاب
 في يوم الخميس عشرين شهر شعبان المعظم سنة خمس
 ثمانمائة بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها الف
 سلام ونحوه على هذا اقل الطلاب والمختصين ابن محمد
 المغفور الاخوند ملا رضا ابول الفاسم التوري
 الكمرني والمرجو من الشاكرين ان يدعوا الي بنها محمد
 وان وجدوا فيه المكسور يسهوا او يسبوا
 فاعضوا عني بكمه العيم اللهم
 لنا ولا بائنا ولا حواتنا
 ولا كل بيتنا
 جميعا
 آمين

رقول سنن حال هو الحكم على وجود الشيء وعدمه في الحال
 بوجوده او عدمه الماضي حكم للشيء في الحال بوجوده والعدم في الماضي
 لا بل يكون في الطريق في الزمان الذي قبله بغيره وتختلف في كونه

في الشرع ضد ذلك فثبت له وجه وهو قول المتن وأبو بكر العتق و
 المعخل بالجهل والخصبة المتكلمين أن العلم يفتقر إلى العلم بالشيء
 بل إلى العلم بالظن واجباً ولا يفتقر إلى العلم بهذا العلم وإنما
 قلنا أنه يفتقر إلى العلم بالشيء المستغنى عن المؤثر والحادث مقتضى
 المستغنى عن المؤثر راجع الوجوب بالنسبة للمقتضى وإنما قلنا أن
 مستغنى عن المؤثر لا أنه لو كان مقتضى السبب فذلك للمؤثر أما أن يفتقر
 إليه ولا محال لأن من المؤثر ليس له أثر متناقص ولا تامة لا يكون
 أثره كان مؤثراً ولا ولا قد يحصل المحاصل والآثار يخرج من كونها
 وأما أن العلم مقتضى المؤثر فيضرب في العقل وأيضاً جلي الغفها إذا
 حكموا بوجوب شيء أو عدمه ثم شكوا في فعله طرأ من ذلك بمكون بقا
 ذلك القول لا مكره وانكار ذلك مكابرة وهذا هو القول بالانحصار
 فان امتنعوا من نسبته مستغنياً فلا مشأخ في العباد وأعلم أن
 الناس اختلوا في ذلك فاعلم عليه دليل أم لا منهم من قال لا دليل عليه
 سواء في العبادات والشعائر منهم من وجب عليه التابير لم يثبت
 من فضل ما وجب عليه التابير في العقلية ودوا الشعائر قال
 المعتز الغائب بأن التابير لا دليل عليه إن أراد الأصل لا شيئاً المند
 فاعلم بالعلم لا أصل يوجب طريقتاً في المستقبل فوجوه كثيرة

